«الصحية» ناقشت تعديل قانون المساعدات العامة

«المالية» تدارست مشروع قانون بشأن إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية

السعدون خلال حضوره اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

جانب من اجتماع اللجنة الصحية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعا أمس لمناقشة مشروع قانون بشأن إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية، والتعديلات على مشروع القانون بشأن فحص وتدقيق إنشاء ميناء مبارك الكبير، بحضور رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب شعيب المويزري وأعضاء اللجنة النواب شعيب شعبان وبدر نشمي العنزي وعبدالله فهاد العنزي وحمد المدلج وعبدالوهاب العيسى.

كما حضر الاجتماع النواب أحمد لاري ود.حسن جوهر ود.عبدالهادي العجمي ود.بدر الملا من خارج أعضاء اللجنة.

كما حضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير النفط ووزير الدولة لشؤون الاستثمار د.سعد البراك، والمختصون من جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان ووزارة المالية وديوان المحاسبة ووزارة الأشغال والأمانة العامة للتخطيط.

من جهة أخرى ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل، في اجتماعها أمس، مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "12" لسنة 2021 في شأن المساعدات العامة، وناقشت الاقتراحات بقوانين بشأن المساعدات العامة وعددها "5".

كما نظرت اللجنة في تكليف المجلس لها بمتابعة تنفيذ التوصيات التي وافق عليها المجلس بشأن القضية الفلسطينية والانتهاكات الصهيونية.

ونظرت أيضا في تكليف المجلس لها ببحث ودراسة أسباب انسحاب المستشفى الفرنسي "غوستاف روسي لعلاج السرطان" من الكويت.

وناقشت اللجنة تكليف المجلس لها بالمتابعة مع وزارة الصحة لسرعة إنشاء مركز لعلاج الإدمان والاقتراحين بقانونين بإنشاء مستشفى الأمل لعلاج وتأهيل المرضى من الإدمان من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والكيميائية والمشروبات الكحولية والخمور.

حضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب سعد الخنفور ومقرر اللجنة النائب بدر نشمي العنزي وعضوا اللجنة النائب د. حمد المطر والنائب هاني شمس، وحضر من الجانب الحكومي ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الصحة.

من جانبها ناقشت لجنة التحقيق في عقد طائرات الكاراكال العمودية وعقد طائرات اليوروفايتر، في اجتماعها أمس عقد طائرات اليوروفايتر.

حضر الاجتماع رئيس اللجنة د.عادل الدمخي ومقرر اللجنة حمد المدلج وعضوا اللجنة النائب ماجد المطيري والنائب مهلهل المضف.

مناقشة قوانين إلغاء الوكيل المحلي ورد الاعتبار والشركات للصناعات المتقدمة النفطية 12 ديسمبر

«الأولويات»: إدراج «المعاشات الاستثنائية» على جدول أعمال جلسة 9 يناير المقبل

فهاد: المجلس أنجز 5 قوانين من أصل 8 كانت مدرجة على الخطة التشريعية لنوفمبر

جانب من اجتماع لجنة الأولويات البرلمانية

وافقت لجنة الأولويات خلال اجتماعها أمس على طلب موقع من 45 نائبا لإدراج تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بإلغاء المادة 80 بشأن المعاشات الاستثنائية على جدول أعمال جلسة 9 يناير المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة استعرضت تقرير إنجازات مجلس الأمة في شهر نوفمبر حسب ما قررته الخطة التشريعية التي وضعت بإجماع أعضاء مجلس الأمة.

وأوضح أن المجلس أنجز 5 قوانين من أصل 8 قوانين كانت مدرجة على الخطة التشريعية لشهر نوفمبر، وهي " زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية والوكالات العقارية ورسوم الأراضي الفضاء وتنظيم غرفة التجارة وقانون المعاقين".

وأكد أن كل واحد من هذه القوانين إنجاز يحسب للمجلس، موضحا ان منها ما يتعلق بقضايا لم يتم التطرق اليها منذ 60 عاما مثل قانون تنظيم غرفة التجارة الذي أخضع الغرفة لمظلة قانونية ولائحية ضمن مؤسسات الدولة التي تتم الرقابة والمحاسبة عليها.

وبين فهاد أن قانون زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية من القوانين التي تحسن معيشة المواطنين ووجد صدى كبيرا لدى كافة أطياف المجتمع.

وذكر أن قانوني الوكالات العقارية ورسوم الأراضي الفضاء من القوانين التي تعدل المنظومة السكانية وتعجل الدور في الحصول على السكن، فيما جاء قانون المعاقين المهم ليخدم أكثر من 70 ألف شخص.

وأفاد فهاد أن هناك 3 قوانين متبقية من الخطة التشريعية عن تلك الفترة ومنها زيادة غلاء المعيشة والقرض الحسن وسيناقشان في جلسة 19 ديسمبر المقبل، بالإضافة إلى قانون المنطقة الشمالية الذي سيدرج على جدول أعمال المجلس في حال جهوزية تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وأكد أن هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا التوافق والتنسيق النيابي الحكومي والذي جاء لينعم الشعب الكويتي بإنجازات حقيقية يراها على أرض الواقع.

وأوضح أن المجلس سيناقش في جلسة 12 ديسمبر قانون إلغاء الوكيل المحلي وقانون رد الاعتبار وقانون الشركات للصناعات المتقدمة النفطية.

وكشف فهاد أن الأعضاء سيطلبون تمديد جلسة الثلاثاء 12 ديسمبر إلى حين الانتهاء من قانون إلغاء الوكيل المحلي وقانون رد الاعتبار، لتكون مناقشة بند الأسئلة وقانون الشركات للصناعات المتقدمة النفطية في يوم الأربعاء.

ونوه الى أن المجلس سيناقش في جلسة 19 ديسمبر ما يتعلق بعلاوة غلاء المعيشة والقرض الحسن والدوائر الانتخابية وقانون إقامة الأجانب والتمويل العقاري، على أن يتم طلب عقد جلسة خاصة يوم الخميس لاستكمال مناقشة هذه القوانين في حال عدم الانتهاء منها.

وفي هذا الإطار، أعلن فهاد أن اللجنة صوتت اليوم بالموافقة على طلب مقدم من 45 نائبا لإدراج تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع قانون إلغاء المادة 80 من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بأمر أميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بشأن المعاشات الاستثنائية على جدول أعمال جلسة 9 يناير المقبل. وبين أن الطلب قدمه الى اللجنة التنسيقية النائب مهند الساير ليتم رفعه الى لجنة الأولويات، مشيرا الى ان اختيار مناقشته في هذا التاريخ لارتباط الموضوع بالوظائف القيادية.

وثمن فهاد حرص جميع النواب على التنسيق والتعاون للوصول الى الإنجازات، مؤكدا أن "المسألة ليست إبراء ذمة فيمكن لأي عضو طلب استعجال أي قانون ولكنه قد لا يحصل الأغلبية أو تفاهم لإقراره".

وأكد على انه " إذا صدقت النوايا وأخلصنا أعمالنا سيكون إنجازا حقيقيا في دور الانعقاد الحالي وأدوار الانعقاد القادمة".

وذكر فهاد ان اجتماع اللجنة عقد بحضور مقرر اللجنة النائب حمد المدلج وعضوي اللجنة النائبين أسامة الزيد ومهند الساير، ومن الجانب الحكومي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة ووزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح.

قانون زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية من القوانين التي تحسن معيشة المواطنين

●●●●

هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا التوافق والتنسيق النيابي - الحكومي

معرفي للعمل من المنزل في المؤسسات الحكومية وإنجاز الموظفين مهامهم عن بعد

أعلن النائب داود معرفي عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن العمل من المنزل في المؤسسات الحكومية.

وقال في مقدمة الاقتراح، إنه نظراً لتزايد أعداد المتقدمين لطلب الوظائف وكثرة الخريجين وتفادي تزايد أعداد البطالة من الشباب الكويتيين وعدم توافر متطلباتهم المعيشية بسبب عدم حصولهم على وظيفة، فالعالم الآن أصبح يعتمد بشكل كبير على التطور التكنولوجي من وسائل حديثة قادرة على تيسير العمل عن بعد.

ولما كان التطور التكنولوجي يحتمل الآن مكانة كبيرة داخل المؤسسات والشركات الخاصة ما يسمح بتقليل الأعباء المادية وتكاليف وجود الموظفين داخل مقر العمل وما يتطلبه وجودهم من مكاتب ومستلزمات في حين أنه يمكنهم إنجاز هذا العمل عن بعد " من منازلهم "، فكان من الأولى تبني هذه الفكرة داخل مؤسساتنا الحكومية للتقليل من الأعباء المادية ومتطلبات وجود الموظف داخل مقر العمل والتوفير على الميزانية العامة من خلال المساحة المكتبية اللازم على الجهات توفيرها واستقطاع بعض البدلات والتخفيف على البنية التحتية من طرق وغيرها، وتوفير فرص عمل للخريجين والشباب المترقب لفرصة عمل توفر لهم حياة كريمة، وذلك وفق المتطلبات التالية:

يتم التعيين في المؤسسات الحكومية والجهات التابعة لها على الوظيفة المنزلية ويكون الموظف مكلفا ببعض المهام التي يجب عليه إنجازها عن بعد باستخدام وسائل التكنولوجيا، ويتقاضى راتبا شهريا أساسيا من دون بعض البدلات نظراً لعدم انتقاله إلى مقر العمل، ويجوز للموظفين الحاليين الانتقال إلى هذه الوظيفة متى ما رأت الجهة المعنية حاجة لذلك.

أكد أن هناك ترتيبات تعد لإعادة رسم ملامح المنطقة تحت مسمى "شرق أوسط جديد"

المطر: الكويت تحتاج إلى إعادة صياغة خطابها الدبلوماسي ليناسب المتغيرات الإقليمية والدولية

حمد المطر

قال النائب د. حمد المطر إن هناك ترتيبات تعد لإعادة رسم ملامح المنطقة تحت مسمى "شرق أوسط جديد"، مؤكدا الحاجة الى إعادة صياغة خطاب الكويت الدبلوماسي بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة.

وأوضح المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه تحدث في كلمته بدور الانعقاد الأول خلال مناقشة الرد على الخطاب الأميري عن سياسة الكويت الخارجية معقبا بجملة " الله يستر على الكويت" نتيجة لوجود مؤشرات إلى حدوث تغيرات في المنطقة.

وأضاف إن تلك المؤشرات بدت أكثر وضوحا الآن للاتجاه نحو ما يعرف بـ "شرق أوسط جديد"، مبينا أن " الكويت بعيدة كل البعد عن هذا الترتيب خصوصا أنها بدأت في فقد وزنها الإقليمي فيما يتعلق بسياستها الخارجية".

واعتبر المطر أن المؤشرات التي تدلل على ذلك "زيارة رئيس وزراء اليابان إلى ثلاث دول خليجية من دون زيارة الكويت التي تعتبر من أكبر موردي النفط لليابان، وزيارة الرئيس التركي للخليج وتوقيعه اتفاقيات ومعاهدات ومشاريع اقتصادية ولم يأت إلى الكويت برغم العلاقة الممتازة والتاريخية ما بين البلدين"، معقبا " هنا أضع علامات استفهام".

وأشار إلى أنه في اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس وخلال مناقشة الحساب الختامي، تمت إفادة اللجنة بأن الكويت بعد تجديد وديعتها التي تصل إلى ملياري دينار في جمهورية مصر العربية طلبت من أحد البنوك المملوكة لها مليون دينار رسوما للطوابع إلا أن مصر منعت دفع المبلغ.

وأكد المطر حاجة الكويت إلى إعادة صياغة خطابنا الدبلوماسي في ظل الحديث الذي يتم بشكل كبير في أن هناك تغيرات في الشرق الأوسط وفي المنطقة، مشددا على "ضرورة استغلال ما تبقى لدينا من إرث لبناء علاقات دولية جديدة مبنية على ثقل الكويت الذي بدأ يتلاشى".

وقال المطر "لقد اطلعت على تقارير تفيد بأن هناك ترتيبات تعد في المنطقة" متمنيا "ألا يكون هناك شرق أوسط جديد والكويت بعيدة عنه".

لخدمة مدينة صباح الأحمد والمناطق الجنوبية والمطلاع

«تحسين المناطق الحديثة والنائية» طالبت بإنشاء مستشفيين بصورة سريعة

جانب من اجتماع لجنة الاهتمام بتحسين المناطق الحديثة والنائية البرلمانية

ناقشت لجنة الاهتمام بتحسين المناطق الحديثة والنائية واقع الخدمات الصحية في المناطق الحديثة ومدى إمكان إنشاء مستشفيات ومراكز صحية، وذلك في إطار تكليف المجلس للجنة بحث ومناقشة متابعة أعمال الخدمات والبنية التحتية وتسريع وصولها للمناطق الحديثة والنائية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. عبدالهادي العجمي في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الامة إن اللجنة طلبت إنشاء مستشفيين بصورة سريعة الأول يخدم مدينة صباح الأحمد والمناطق الجنوبية والثاني في مدينة المطلاع إلى جانب مشروع المدينة الصحية المزمع إنشاؤه.

وقال العجمي ان مسؤلي وزارة الصحة قدموا عرضا عن الواقع الصحي واحتياجات الوزارة في المناطق الشمالية والجنوبية.

وقال العجمي إن مشروع المدينة الطبية المزمع إنشائه في مدينة صباح الأحمد هو مشروع واعد ومهم جدا وتم طرحه من عدة سنوات لتستوعب أكثر من –400 500 سرير.

وبين أن هذا المشروع أخذ وقتا طويلا ولا زال أمامه وقت طويل لأنه لازال في مرحلة فتح المظاريف للتصاميم مما يعني انه يحتاج ما بين 3 – 4 سنوات حتى يتم إنجازه.

واضاف ان اللجنة طالبت بايجاد مشروع سريع يخدم مدينة صباح والمناطق الجنوبية، التي يقطنها اعداد ضخمه جدا من المواطنين.

وأوضح أن اللجنة اقترحت إنشاء مستشفى متوسط بسعة 200 سرير وأن يتم إنجازه سريعا، مبينا وجود ارض في المنطقة يمكن الاستفادة منها.

وافاد أنه تم الاتفاق والنقاش مع البلدية والصحة على استغلال هذه الأرض في بناء مستشفى متوسط، مضيفا أن اللجنة شددت على ضرورة سرعة تنفيذ هذا المشروع وألا يتم الانتظار عدة سنوات لتنفيذه.

وبين العجمي ان اللجنة طلبت أيضا إنشاء مستشفى متوسط الحجم بسعة تصل إلى 200 سرير في منطقة المطلاع وأن يتم تنفيذه بسرعة خاصة مع بداية نهضة المنطقة.

وأكد العجمي أن هذين المشروعين سيكونان إلى جانب مشروع المدينة الطبية الكاملة في شمال الكويت.

واوضح العجمي ان اللجنة بهذه الطريقة تدفع في اتجاهين الأول هو إنشاء مدينة طبية تحتاج وقتا حتى يتم إنجازها والثاني هو إنشاء مستشفيات سريعة الإنجاز.

وأوضح أن وزارة الصحة ستقدم تصوراتها النهائية في الاجتماع القادم للجنة في 17 من الشهر الحالي.

وأوضح العجمي أن اللجنة ستناقش أيضا في اجتماعها القادم معوقات طريق 306 الذي يربط مدينه صباح الاحمد ومناطق الجنوب وسيكون هو الطريق المختصر وشريان الحياة للمناطق الجنوبية.

ولفت العجمي إلى ان الحديث عن هذا الطريق يعني الحديث عن عشرات المشاكل منها التعليم والجامعة والمستشفيات والوظائف وكل شيء.

واضاف العجمي ان هذا الموضوع طرح سابقا في لجان عديدة، مشيرا إلى أنه سيتم في الاجتماع المقبل دعوة جميع الجهات لتحديد سبب تعطيل هذا المشروع.

وقال إن جميع الجهات ستتحمل مسئؤولياتها وعلى الجميع أن يتعاون لتحقيق هذا الأمر الذي يعتبر غاية لعدد كبير من أبناء الشعب الكويتي.

وأشار العجمي إلى ان هذه اللجنة مخصصة للعمل على حل مشاكل المناطق النائية في المناطق الجنوبية والمناطق الشمالية لافتا إلى أن جزءا من الحل هو تركيز العمل في موضوعات محددة والعمل على حلها.